القانون الدستوري

الوحدة الثانية عشرة

مجلس الوزراء

الجامعة السعودية الالكترونية - فرع الدمام - القانون
إعداد / احمد الزهراني

أولاً :نشأة وتطور مجلس الوزراء

- **تشكل أول مجلس وزراء في المملكة العربية السعودية عندما أصدر الملك عبد العزيز أمراً ملكياً عام 1373هـ ينص على إنشاء مجلس للوزراء تحت رئاسة ولي العهد الأمير سعود بن عبد العزيز وعضوية جميع الوزراء المكلفين**، وذلك للنظر في جميع الشؤون الداخلية والخارجية المتعلقة بالدولة وقد توفي الملك عبد العزيز بعد شهر من تأسيس المجلس، حيث تولى الحكم الملك سعود بن عبد العزيز الذي قرر إبقاء أعضاء المجلس في مناصبهم، إلا أنه ونظراً لانشغال الحكومة بمسألة انتقال السلطة، فقد تأخر عقد الجلسة الأولى لمجلس الوزراء قرابة أربعة أشهر

-وقد استمد مجلس الوزراء في ذلك الوقت صلاحياته الدستورية من أمر التأسيس الملكي حتى صدر **أول نظام لمجلس الوزراء السعودي عام 1373هـ**، والذي استمر العمل به لأكثر من **ستة وثلاثين عاماً** تعرض خلالها لمجموعة من التعديلات، قبل أن يصدر النظام الحالي لمجلس الوزراء لعام **1414هـ** بموجب الأمر الملكي رقم (أ) / 13 بتاريخ 1414/3/3هـ ، الذي يتضمن نصوصاً وأحكاماً قانونية تهدف بالدرجة الأساسية إلى تطوير التنظيم الإداري والسياسي في المملكة وتحسينه

مجلس الوكلاء:

إن أول ما أنشئت السلطة التنفيذية في المملكة العربية السعودية كانت على شكل مجلس خاص سمي مجلس الوكلاء، حيث أنشئ هذا المجلس عام **1350**هـ كجزء من الإصلاحات السياسية والدستورية في ذلك الوقت والتي تبناها الملك عبد العزيز بعد دخوله الحجاز وتوليه مقاليد الحكم هناك.

وقد كان الهدف من إنشاء مجلس الوكلاء مواجهة التوسع المستمر في مهام الحكومة المختلفة وأعمالها، التي حتَّمت ضرورة إنشاء جهاز مركزي، للتنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية ومؤسساتها العامة.

وقد تألف مجلس الوكلاء في بداية الأمر من الرئيس(النائب العام) ووكيل وزارة الخارجية ووكيل وكالة المالية ووكيل مجلس الشورى، وقد كانت اختصاصات المجلس في ذلك الوقت مقتصرة فقط **على رسم السياسة الداخلية للدولة فقط ومتابعة تنفيذها دون التطرق للسياسة الخارجية وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية**، إذ أن مثل هذه المسائل كانت **من صميم اختصاص الملك**، يتشارك معه في تنفيذها كل من وزارة الخارجية والشعبة السياسية الملحقة بديوان الملك .

إلا أنه وبعد أن تضاعف حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة كنتيجة حتمية لزيادة عدد السكان، ونتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي، والتقدم الذي طرأ في هياكل الدولة المختلفة، من خلال إنشاء وزارات، وهيئات حكومية جديدة، فقد أصبح من الضروري إيجاد جهاز إداري مركزي يتمتع بصلاحيات أوسع من تلك التي كانت مقررةً لمجلس الوكلاء، وذلك من أجل تحمل أعباء تقديم الخدمات الإدارية للمواطنين في ظل محدودية سلطات مجلس الوكلاء وصلاحياته، **فتقرر إنشاء مجلس الوزراء السعودي عام 1373هـ ليحل محلَّ مجلس الوكلاء في إدارة كافة شؤون الدولة الداخلية والخارجية**

ثانياً :تشكيل مجلس الوزراء

أعضاء مجلس الوزراء:

- ينص نظام مجلس الوزراء السعودي لعام 1414هـ ، على أن مجلس الوزراء **هو عبارة عن هيئة نظامية يرأسها الملك، ويكون مقرُّها في مدينة الرياض، على أنه يجوز للمجلس عقد جلساته في أي جهة أخرى من المملكة .ويتألف مجلس الوزراء السعودي كما جاء في المادة (12) من نظام مجلس الوزراء من الأعضاء التاليين:**

رئيس مجلس الوزراء:

إن رئيس مجلس الوزراء السعودي هو الملك، الذي يجمع بين رئاسة الدولة، ورئاسة مجلس الوزراء، وذلك بموجب أحكام المادة (29) من نظام مجلس الوزراء الحالي، فهو الذي يوجه السياسة العامة للدولة، ويكفل التوجيه والتنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الحكومية، ويضمن الانسجام والاستمرار والوحدة في أعمال مجلس الوزراء .كما يملك الملك الإشراف على مجلس الوزراء، والوزارات، والأجهزة الحكومية، وهو الذي يراقب تنفيذ الأنظمة، واللوائح، والقرارات الحكومية.

ونواب رئيس مجلس الوزراء:

لم ينص نظام مجلس الوزراء على عدد محدد لنواب رئيس مجلس الوزراء، ولكن جرت العادة أن **يكون للرئيس نائبان :نائب أول، ونائب ثان، كما أصبح عُرفاً دستورياً أن يشغل ولي العهد منصب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.**

الوزراء العاملون، ووزراء الدولة، الذين يُعينون أعضاء في مجلس الوزراء بأمر ملكي:

ويُقصد بالوزراء العاملين :الوزراء الذي يحملون الحقائب الوزارية المختلفة؛ كالدفاع، والصحة، والتعليم .أما وزراء الدولة، فهم وزراء بلا وزارة، إذ يُعدون أعضاء في مجلس الوزراء، **ويتمتعون بكافة الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها الوزراء العاملون**، ويشتركون في اجتماعات مجلس الوزراء، وفي المداولات، والنقاش، والتصويت، إلا أنه لا تُسند إليهم حقائب وزارية محددة

مستشارو الملك الذين يعينون أعضاء في مجلس الوزراء بأمر ملكي

فعلى الرغم من وجود نص في نظام مجلس الوزراء يقضي بإشراك مستشاري الملك في مجلس الوزراء، إلا أنه لم يشترك أيُّ مستشار في مجلس الوزراء منذ فترة طويلة، **ومع ذلك فلا يوجد ما يمنع أن يتضمن مجلس الوزراء مستشارين للملك، يعينون أعضاء في مجلس الوزراء بأمر ملكي.**

شروط العضوية في مجلس الوزراء ومدتها:

نصت المادة (3) من نظام مجلس الوزراء على الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الوزراء وهي:

- **أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ.**
- **أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية.**
- **ألاَّ يكون محكوماً عليه بجريمة مخلّة بالدين والشرف.**

- **أما عملية تعيين أعضاء مجلس الوزراء وإعفائهم من مناصبهم وقبول استقالاتهم، فتتم بأمر ملكي** وذلك عملاً بأحكام المادة (8) من نظام مجلس الوزراء، حيث **لا يباشر أعضاء مجلس الوزراء مهام أعمالهم الوزارية إلا بعد أن يؤدوا اليمين القانونية** التي وردت صيغتها في المادة (4) من نظام مجلس الوزراء على النحو التالي (**أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني ثم لمليكي وبلادي، وأن لا أبوح بسر من أسرار الدولة، وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها، وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والإخلاص) .**

- أما **مدة العضوية في مجلس الوزراء**، فقد حددها نظام مجلس الوزراء في المادة(9) **بألاَّ تزيد عن أربع سنوات**، يتم خلالها إعادة تشكيل المجلس بأمر ملكي، وفي حالة انتهاء المدة قبل إعادة تشكيله يستمر أعضاء المجلس من الوزراء في أداء أعمالهم حتى تتم إعادة التشكيل.

اجتماعات مجلس الوزراء:

يُعد مجلس الوزراء هيئةً جماعيةً، يمارس اختصاصاته وصلاحياته وفق الأنظمة المعمول بها، وذلك من خلال **اجتماعات دورية** يعقدها لهذه الغاية .**ويكون حضور اجتماعات مجلس الوزراء حقاً خاصاً بأعضائه فقط، وبالأمين العام لمجلس الوزراء** .إلا أنه يجوز بناءً على طلب رئيس الوزراء، أو أحد الأعضاء - بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء- السماح لأحد المسئولين أو الخبراء بحضور جلسات المجلس لتقديم ما لديه من معلومات وإيضاحات، على أن يكون حق التصويت خاصاً بالأعضاء فقط .

ولا تعتبر اجتماعات مجلس الوزراء صحيحة وقانونية إلا بحضور ثلثي أعضائه، كما لا تكون قرارات المجلس نظامية إلا إذا صدرت بأغلبية الوزراء الحاضرين لاجتماع المجلس .وفي حالة تساوي الأصوات، يكون للرئيس صوت الترجيح .وفي حالات استثنائية معينة، يكون انعقاد مجلس الوزراء صحيحاً **بحضور نصف أعضائه**، ولا تكون قراراته قانونية ونظامية في هذه الحالة إلا إذا حصلت على موافقة **ثلثي أعضائه الحاضرين**، ولرئيس مجلس الوزراء تقدير تلك الحالات الاستثنائية عملاً بأحكام المادة (14) من نظام مجلس الوزراء السعودي.

ولا يتخذ مجلس الوزراء قراراً في موضوع خاص بأعمال وزارة من الوزارات إلا **بحضور وزيرها أو من ينوب عنه** ما لم تدع الضرورة لذلك عملاً بأحكام المادة (15) من نظام مجلس الوزراء السعودي .**وتكون مداولات المجلس سرية، أما قراراته فالأصل فيها العلنية وأن يتم الإعلان عنها بعد اتخاذها باستثناء ما اعتبر منها سرياً بقرار من المجلس نفسه** وذلك استناداً لأحكام المادة (6) من نظام مجلس الوزراء الحالي.

ثالثاً :صلاحيات مجلس الوزراء والوزراء

- يملك مجلس الوزراء صلاحيات واسعةً في رسم السياسة العامة الداخلية والخارجية للدولة، وذلك على النحو التالي:

1. صلاحيات مجلس الوزراء في الشؤون الداخلية للدولة:

- خوَّل نظام مجلس الوزراء الحالي مجلس الوزراء صلاحيات رسم السياسة الداخلية للدولة، في كافة الشؤون التنظيمية، والتنفيذية، والمالية، **وذلك على النحو التالي:**

- **اختصاصات مجلس الوزراء في الشؤون التنظيمية:**

- لقد عالجت المواد (20-23) من نظام مجلس الوزراء اختصاصات مجلس الوزراء في الشؤون التنظيمية، والتي **تشمل إصدار الأنظمة، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، وتعديلها بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها من مجلس الوزراء .كما أعطى النظام الحق لكل وزير بتنظيم أعمال وزارته من خلال حقه في اقتراح مشروع نظام، أو لائحة تتعلق بأعمال وزارته، وفي اقتراح ما يرى مصلحة من بحثه في المجلس الوزاري، وذلك بعد الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء على اقتراحه.**

- **اختصاصات مجلس الوزراء في الشؤون التنفيذية.**

-اعتبرت المادة (24) من نظام مجلس الوزراء السعودي المجلس الوزاري **بمثابة السلطة التنفيذية المباشرة والتي لها هيمنة تامة على شؤون التنفيذ والإدارة، حيث يدخل في اختصاصات المجلس التنفيذية الأمور الآتية:**

- مراقبة تنفيذ الأنظمة واللوائح والقرارات.
- إحداث المصالح العامة و ترتيبها.
- متابعة تنفيذ الخطة العامة للتنمية.
- إنشاء لجان تتحرَّى عن سير أعمال الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، أو عن قضية معينة، على أن ترفع هذه اللجان نتائج تحرياتها إلى المجلس في الوقت الذي يحدده لها، ويبتُّ مجلس الوزراء في نتيجة التحقيق حسبما تقضي به الأنظمة واللوائح.

- **اختصاصات مجلس الوزراء في الشؤون المالية:**

- يُعد مجلس الوزراء مرجع الدولة في شؤونها المالية، حيث حددت المواد (25-28) من نظام مجلس الوزراء صلاحيات المجلس في الشؤون المالية، **وذلك على النحو التالي:**

- الموافقة على القروض التي تمنحها الحكومة في الداخل والخارج.
- إقرار الميزانية السنوية للدولة، والموافقة على كل زيادة يراد إحداثها فيها، بحيث تصدر الميزانية والتعديلات التي تطرأ عليها بموجب مرسوم ملكي.
- الموافقة على القروض التي تنوي الحكومة عقدها مع أي جهة، سواء أكانت داخلية، أو خارجية.

2. صلاحيات مجلس الوزراء في الشؤون الخارجية للدولة

- تقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية منذ تأسيسها على مجموعة من المبادئ والأسس التي يستمد منها مجلس الوزراء صلاحياته في إدارة الشؤون الخارجية للدولة، **والتي تتمثل بما يلي:**

- المحافظة على السيادة الوطنية للدولة، واستقلاليتها في تصريف شؤونها الداخلية والخارجية.
- المشاركة الفعالة في تثبيت دعائم الأمن والسلم الدوليَّيْن، عن طريق التعاون مع أشخاص القانون الدولي.
- تحقيق التضامن العربي الإسلامي، والدفاع عن قضايا الأمة المشتركة في المحافل الدولية، وتقديم كافة أنواع الدعم للأشقاء العرب

- **صلاحيات رئيس مجلس الوزراء:**

- تم تحديد صلاحيات رئيس مجلس الوزراء في كل من النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الوزراء، حيث يُعتبر الملك في السعودية هو رئيس مجلس الوزراء، **ويمارس الصلاحيات التالية:**

- يترأس اجتماعات مجلس الوزراء، وينوب عنه أحد نائبيه في حالة غيابه.
- يقوم بتعيين أعضاء مجلس الوزراء، وإ عفائهم من مناصبهم، وقبول استقالاتهم بأمر ملكي.
- يقوم بمحاسبة الوزراء عن إدارتهم لكافة الشؤون المتعلقة بوزاراتهم.
- التوقيع على كافة قرارات مجلس الوزراء، والأمر بتبليغها إلى الجهات صاحبة الاختصاص.
- مراقبة تنفيذ الأنظمة والقرارات التي تصدر عن مجلس الوزراء.
- استلام تقرير سنوي من جميع الوزارات، والأجهزة الحكومية، خلال تسعين يوماً من بداية كل سنة مالية يتضمن ما حققته هذه الوزارات من إنجازات، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لحسن سير العمل فيها.

- **صلاحيات عضو مجلس الوزراء:**

- إن منصب الوزير في المملكة العربية السعودية **هو منصب سياسي وليس حكومياً أو مهنياً، فالوزير يشترك مع بقية الوزراء في المجلس في رسم السياسة العامة للحكومة على الصعيدين الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى إدارته المباشرة لمهام ومسؤوليات وزارته الخاصة به.**

- كما يتمتع الوزير في المملكة العربية السعودية بمجموعة من الصلاحيات التي يمارسها وفق أحكام النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الوزراء، **فهو يُعتبر الرئيس المباشر، والمرجع النهائي لشؤون وزارته، ويمارس أعماله وفق أحكام نظام مجلس الوزراء، والأنظمة واللوائح الأخرى.**

- ويمارس الوزير أيضاً **صلاحيات تشريعية تتمثل في اقتراح مشروع نظام، أو لائحة يتعلق بأعمال وزارته، وله أن يبدي وجهة نظره من مشاريع أنظمة أخرى تُطرح للنقاش في مجلس الوزراء، وذلك بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء على ذلك عملاً** بأحكام المادة (22) من نظام مجلس الوزراء.

- **ويمكن للوزير أن ينيب وزيراً آخر عنه في حضور جلسات مجلس الوزراء**، وذلك بعد الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء على ذلك، ويتولى نائب الوزير ممارسة كافة صلاحيات الوزير في حالة غيابه.

رابعاً :حقوق أعضاء مجلس الوزراء وواجباته

حقوق أعضاء مجلس الوزراء:

يتم تعيين أعضاء مجلس الوزراء وإعفائهم من مناصبهم وقبول استقالاتهم بأمر ملكي، ويتقاضى أعضاء مجلس الوزراء أثناء مدة عضويتهم راتباً شهرياً، ومكافآت، وبدلات، تم تحديد مقدارها، وشروط استحقاقها، بموجب مرسوم ملكي رقم م/10 بتاريخ 1391/3/18، كما حدد هذا المرسوم الإجازات المرضية والعادية التي يستحقها أعضاء مجلس الوزراء.

واجبات أعضاء مجلس الوزراء:

- يفرض على الوزراء في المملكة العربية السعودية مجموعة من الواجبات التي وردت في المادتين(5-6) من نظام مجلس الوزراء، والتي تشمل ما يلي:

أنه لا يجوز لعضو مجلس الوزراء الجمع بين عضوية مجلس الوزراء وأية وظيفة حكومية أخرى، إلا إذا رأى رئيس مجلس الوزراء أن الضرورة تدعو إلى ذلك.
لا يجوز لعضو مجلس الوزراء أثناء توليه العضوية **أن يشتري أو يستأجر مباشرة أو بالواسطة أو بالمزاد العام أياً كان من أملاك الدولة**، كما لا يجوز له أن **يبيع أو يؤجر أي شيء من أملاكه إلى الحكومة، وليس له مزاولة أي عمل تجاري أو مالي أو قبول العضوية في مجلس إدارة أي شركة أثناء عضويته في مجلس الوزراء.**